

الحلقة (١٧)

نستكمل ما كنا انتهينا إليه، فتقدم معنا قول الجمهور وأن مثل هذا الفعل الذي حصل من النبي صلى الله عليه وسلم بحمل أمانة جائز في الصلاة لو فعله كذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم حتى مع الحركات وأن الحركات هذه لا تبطل الصلاة، والحديث دليل صحيح صريح في هذا الباب حديث أبي قتادة، إلا أن الإمام مالك وبعض العلماء قالوا إن هذه الحركة الكبيرة تبطل الصلاة، وعدوا منها فعل النبي صلى الله عليه وسلم لحمل أمانة، ووجهوا حديث أبي قتادة ثلاث توجيهات، نذكرها ونذكر الرد على كل توجيه.

فالتوجيه الأول: عن الإمام مالك قال أن هذا الفعل حمل النبي صلى الله عليه وسلم أمانة إنما كان في النافلة وليس في الفريضة، ويتسامح في النافلة ما لا يتسامح في الفريضة.

الرد على هذا التوجيه: أن النصوص دلت على أن هذا الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم كان في الفريضة، من ذلك ما جاء في الروايات الصحيحة "بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال للصلاة، إذ خرج علينا وأمانة بنت أبي العاص على عنقه" وبما أخرجه مسلم أيضاً عن أبي قتادة رضي الله عنه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وأمانة بنت أبي العاص على عاتقه، فإذا ركع وضعها، وإذا رفع من السجود أعادها) فإذا دلت هذه النصوص على أن الفعل كان في فريضة وليست في نافلة، يعني هذا الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم في فريضة وليس في نافلة، بهذا يبطل التوجيه الأول.

التوجيه الثاني: قالوا أن ذلك في حال الضرورة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما حمل أمانة لأنه لم يكن هناك من يكفيه في هذا الأمر، فاضطر إلى ذلك وكان من باب الضرورة.

الرد على هذا التوجيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما خرج بأمانة إنما خرج من بيته، وفي بيته أهله وخدمه، كان واحدا منهم لأن يكفي النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصغيرة، لكنه خرج بها مختاراً لا مضطراً لذلك، خرج بها النبي صلى الله عليه وسلم من بيته داخلاً في الصلاة وهو حاملها وهو اختيار منه صلى الله عليه وسلم لا ضرورة دعت به إلى ذلك.

التوجيه الثالث: دعوى النسخ، قالوا إن حديث أبي قتادة منسوخ، ونسخ بتحريم العمل والانشغال في الصلاة بغيرها.

الرد على هذا التوجيه: أن دعوى النسخ أيضاً مردودة، لأن احتمال النسخ مجرد الاحتمال لا يعتمد عليه، عند النسخ لا بد أن يعرف تاريخ المتن، أين المتقدم وأين المتأخر، ولعلنا في هذا ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وما قاله ابن مسعود رضي الله عنه عندما قال إن في الصلاة لشُغلاً، كان ذلك قاله النبي صلى الله عليه وسلم حينما قدم ابن مسعود رضي الله عنه من الحبشة قبل بدر.

أما أمامة بنت زينب وأمها رضي الله عنهما كانت عودتهما من الحبشة بعد بدر بأيام، فإذا إن جئنا للتاريخ حديث أبي قتادة المتأخر عما قاله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود: **"إن في الصلاة لشغلاً"** فإذا دعوى النسخ باطلة، ولا يتم النسخ بالاحتمال إذا كان هناك دليل صحيح صريح في التأخر ولا يمكن الجمع بين النصوص فنعم، أما مجرد الاحتمال فدعوى مردودة لا يتم بها النسخ، ويكون بذلك تبطل هذه التوجيهات التي وجهت به حديث أبي قتادة بأنه كان في نافلة وهذا باطل، أو كان للضرورة وكذلك رد، أو كان لدعوى النسخ وهذا مردود، فالصحيح جواز مثل هذه الحركة للحاجة إليها ولعل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لعله كان يقصد صلى الله عليه وسلم تشريعاً للأمة، فإذا في هذا تشريع وبيان بأن هذا لا يبطل الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً، والنبي صلى الله عليه وسلم قد حدث منه بعض الحركات في صلاته أيضاً في نافلة وفي فرض، فالتبطل صلى الله عليه وسلم فتح الباب لعائشة رضي الله عنها تحرك وفتح الباب، هذا دليل على جواز هذا الفعل، كذلك وهو يصلي بأصحابه صلى الله عليه وسلم كان يرقى على درجتين من درجات المنبر فيصلي، فإذا أراد أن يسجد عاد القهقري وسجد وعاد كذلك ليعلم أصحابه، فهذه الحركة وهذا الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن هذه الحركة لا تبطل الصلاة والله أعلم.

((باب سترة المصلي))

فالسترة: ما يستتر به كائن من كان وهذا يسمى سترة.

سترة المصلي: هي ما يجعله المصلي أمامه لمنع المرور بين يديه في صلاته ليقبل على صلاته، والمصلي يقف بين يدي الله سبحانه وتعالى ويناديه ويناجيه، وإذا مر إنسان أمامه شوش عليه وقطع عليه الاتصال بالله سبحانه وتعالى، فلذلك كان من السنة أن توضع السترة بين يدي المصلي، وبلا شك كلما كانت السترة أعلى وأرفع -وسياتينا مقدارها في الأحاديث القادمة- لكن كلما كانت أعلى وأرفع كلما كان ذلك أستر للمصلي وأحجز لبصره عن أن يتعدى ويتجاوز.

وأما وضع السترة: فالسترة سنة وليست واجبة، ولعلنا إن شاء الله تعالى نبين هذا في سياق الأحاديث.

من فوائد سترة المصلي بالذات ما يلي:

الأولى: أنها سنة يثاب عليها وهي فعل النبي صلى الله عليه وسلم، واتخاذها إحياء للسنة واتباع للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا.

الفائدة الثانية: أنها تقي الصلاة من القطع سواء القطع الذي هو نقصان الأجر على ما قاله بعض العلماء أو بطلان الصلاة بذلك.

الفائدة الثالثة: أن السترة تحجب النظر من الشخوص والزوغان هذا يتحقق إذا كانت السترة عالية بلا شك فإنها إذا كانت عالية فإنها تحجب النظر عن الشخوص وعن الزوغان في الصلاة، لأن المصلي ينبغي أن يكون مقبلاً على صلاته ويكون نظره في موضع سجوده لا يتغير عن هذا إلا لحاجة،

فيكون أكثر حبساً للنظر وإقبالاً على الله سبحانه وتعالى.

أيضاً من فوائد السترة: أن وضع السترة يعطي المجال للمارين أن يمروا من بعد السترة فلا يجرهم ويؤثمهم بعدم وضع السترة، فإذا وضع السترة ومر المار من بعدها لا يؤثر ذلك في الصلاة، لا يكون المار قد ارتكب محظوراً، ولا تكون الصلاة قد بطلت أو نقص أجزؤها. فإذا هذه فائدة عظيمة من فوائد السترة أن المصلي لا يُجرح المار ويكون هو كذلك قد صان صلاته كما تقدم، إذاً السترة لها غاية ولها هدف ولها مصلحة كبيرة في حفظ الصلاة وصونها ورفع الحرج عن المارة إذا مروا بعدها.

أيضاً من فوائد السترة أنها تكون وقاية من المار من الحرج والإثم، كذلك تكون وقاية لصون الصلاة عن النقص أو البطلان كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. فحري بالمصلي أن يجعل بين يديه سترة في صلاته إن أمكنه ذلك، وسيأتي معنا الحكم فيها وأنها ليست واجبة لكنها سنة، لكن ينبغي أن يحرص على تطبيق السنة وأن يحرص أن يتم صلاته وأن يصونها مما يؤثر فيها بنقص أو بطلان.

أما أول الأحاديث التي معنا في باب سترة المصلي فالحديث:

عن أبي جُهيم بن الحارث رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه)** متفق عليه، واللفظ للبخاري، ووقع في الزار من وجه آخر **(أربعين خريفاً)** نأتي إلى ما يتعلق بالنص فيما فيه من ألفاظ قد تكون زائدة على ما رواه البخاري، ولم يشر المصنف وهو الحافظ ابن حجر إلى هذا.

فقول الراوي "ماذا عليه من الآثم" لفظه "من الإثم" ليست من ألفاظ البخاري ولا من ألفاظ مسلم، والحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قال في فتح الباري قال: (إنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواته وقدح فيه لأنه ليس من أهل العلم) يقصد بذلك أو يعنى بالذي هو ليس من أهل العلم (الكُشميهني) رحمه الله تعالى فهذه الزيادة كانت عنده ولم توجد عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها، وكذلك رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدون هذه الزيادة، ولم تكن في شيء من المرويات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة عبارة "يعني من الإثم" يعني عندما قال "لو يعلم المار بين يدي المصلي" فسرهما بعد ذلك بقوله يعني "يعني من الإثم" فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكُشميهني أصلاً لأنه لم يكن من أهل الحفظ، لم يكن من الحفاظ ولا من العلماء العالمين بالرواية والدراية، وإنما كان راوية رحمه الله تعالى، أيضاً عيب على الطبري في الأحكام نسبتها للبخاري، فكذلك لم تكن كذلك وما كانت في أصل البخاري ولم توجد في شيء من طرقه إلا كما تقدم عند الكُشميهني والله أعلم.

أيضاً ما جاء في البزار من وجه آخر قال: **"أربعين خريفاً"** هذا جاء هنا لكن لم تكن طبعاً في رواية الصحيح، وتحديد به بالخريف، والخريف هو أحد فصول السنة، فإذا قيل الخريف فالغالب أنه يعم السنة كاملة فيعبرون بالجزء وهم يريدون الكل، فيقولون الخريف ويقصدون السنة بذلك، فأربعين خريفاً أي أربعين سنة.

لكن التحديد بأربعين خريفاً أو بأربعين سنة على المعنى المراد من هذا اللفظ لعله لم يثبت هذا التحديد بهذا، بل أن الراوي للحديث كما قال أبو النظر وهو أحد رواة الحديث **"لا أدري أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة"** فإبقاء اللفظ على عمومته أربعين على ما جاء في الصحيح لعل في ذلك تكون العبارة هنا أبلغ، ويبقى كذلك يعني كونه أربعين شهراً يكون أكثر، أربعين سنة يكون أكثر، يعني المقصود من ذلك بيان عظم الإثم الذي يقع فيه المار إذا مر بين يدي المصلي، فهو من باب بيان عظم العقاب أو الذنب الذي يقع فيه المار.

ولعل الأربعين ليست مقصودة، يعني العدد ليس مقصوداً بذاته، ولعل المقصود من ذلك التذكير، ولهذا نظائر في القرآن الله سبحانه وتعالى يقول: **"إن تستغفر لهم سبعين مرة"** لو استغفر لهم ثمانين أو تسعين أو مائة هل يتغير الأمر؟ لا، وما قصد الله سبحانه وتعالى بذلك تحديد العدد إنما التذكير، هذا معناها مهما تستغفر لهم لن يغفر الله لهم هذا المعنى، إذاً لهذا نظائر، فيبقى كلمة أربعين على الإطلاق لعله أبلغ والله أعلم، فالعدد لعله لم يكن مقصوداً بذاته، وإنما المقصود بيان عظم الإثم والذنب الذي وقع فيه المار بين يدي المصلي والله أعلم.

حكم اتخاذ السترة

القول الأول: السترة للمصلي اتخاذها سنة، والسنة معناه أن من فعلها له أجر ومن تركها ليس عليه إثم، وأما دليل سنية اتخاذ السترة فهو أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، فأما أمره صلى الله عليه وسلم ما أخرجه الإمام أحمد وابن أبي شيبة وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إذا صلى أحدكم فليستتر ولو بسهم"**، وأما فعله صلى الله عليه وسلم فقد كان صلى الله عليه وسلم تركز له العزة في أسفاره فيصلي إليها، أي يجعلها سترة له صلى الله عليه وسلم. هذه المسألة في كونها سنة لعله عورض من بعض العلماء بأنها واجبة، وما ذهب إليه جمهور العلماء بأنها سنة لعله هو الصواب والله أعلم.

فتقدم معنا قول وفعل النبي صلى الله عليه وسلم في اتخاذ السترة، والأصل عندما يأتي الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم فالأصل أنه للوجوب، **فما الذي صرف هذا الأمر عن ظاهره؟** لعل القرينة الصارفة أنها ليست واجبة، وأن الإنسان لو صلى لغير سترة فإنه لا يأثم، أنها من مكملات الصلاة ولا يتوقف عليها صحة الصلاة وليست داخل الصلاة ولا من ماهيتها، **ثم هناك أدلة استدلل بها الجمهور على السنية من هذه الأدلة:**

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه"** الشاهد في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم **"إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره"** فدل على أن المصلي قد يصلي إلى شيء يستره وقد لا يصلي، لأن مثل هذه الصيغة لا تدل على أن كل الناس يصلون إلى سترة، بل تدل على أن البعض يصلي إلى سترة والبعض لا يصلي إلى سترة، وأن المصلي يُصلي إلى سترة أحياناً وقد يصلي إلى غير سترة أحياناً إذا صلى، يعني الأمر فيه سعة.

الدليل الثاني: ما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه أتى في منى-الآتي ابن عباس رضي الله عنهما- والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيها بأصحابه إلى غير جدار. أيضاً من الأدلة حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم **"صلى في فضاء ليس بين يديه شيء"** هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد والبيهقي ولعل الحديث ضَعَف.

ثم من أدلة الجمهور على السنية أن الأصل براءة الذمة، فلا يُحمّل الإنسان شيئاً إلا بنص ودليل. **القول الثاني:** ذهب بعض العلماء إلى خلاف هذا القول، وقالوا بأن اتخاذ السترة واجبة وليست سنة واستدلوا بالأحاديث التي فيها الأمر باتخاذ السترة.

أجابوا عن حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه يصلي في فضاء إلى غير شيء بأنه ضعيف، فنعم الحديث تكلم فيه بالضعف، وأجابوا عن حديث ابن عباس رضي الله عنه: **"أنه يصلي إلى غير جدار"** وهذا هو الحديث الثاني هو حديث صحيح أخرجه البخاري، قالوا أن نفي الجدار لا يستلزم نفي غيره، يعني يقولون هنا أنه صلى الله عليه وسلم: صلى إلى غير جدار هو نفي الجدار لكن ما نفى السترة نفي الجدار لا يستلزم نفي غيره، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه يدل على أن الإنسان سواءً كان يصلي إلى سترة أو إلى غير سترة، لكن دلت الأدلة على أنه يصلي إلى سترة، هذا ما أجاب به أو من وجه به من قال أن السترة واجبة وليست سنة.

والذي يظهر والله أعلم بعد استعراض الأدلة بأن القائلين أن السترة سنة وهم الجمهور قولهم في هذا أقوى ولعله الأرجح، وكما ذكر بعض الفقهاء لو لم يكن فيها إلا أن الأصل براءة الذمة، فلا تُشغل الذمة بواجب ولا يُحكم بالعقاب إلا بدليل واضح، لو لم يكن إلا هذا لكفى في الرد على ذلك. وأجابوا الجمهور -ورجحنا قولهم هنا- عن جواب الذين قالوا بأن السترة واجبة

الإجابة على أدلة القائلين بالوجوب قالوا:

أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما: **"بغير جدار"** قالوا إن ابن عباس أراد أن يستدل به أن الحمار لا يقطع الصلاة فقال إلى غير جدار، فلعله يُحمّل إلى غير شيء يستره صلى الله عليه وسلم وما قصد الجدار بذات الجدار، وإنما قصده السترة أو الحائل أو ما شابه ذلك.

وأما بالنسبة للحديث الآخر وإن كان فيه ضعف ولكن حديث ابن عباس الآخر الذي في صحيح

البخاري وهو ما جاء فيه ذكر الحمار فهذا حديث صحيح، هذا توجيه من قال بهذا.

هذا بالنسبة لحكم اتخاذ السترة، فيظهر من هذا كله أن اتخاذ السترة أو الصلاة إلى سترة ليس بواجب على القول الصحيح، وهذا صحيح والخلاف تقدم، فالسترة ليست من واجبات الصلاة ولا من شروطها ولا من أركانها ولا داخله في الصلاة، بل هي من المكملات، ولا شك أن اتخاذ السترة أفضل، عندما نقول بسنيتها هذا أفضل، وأن الإنسان يحرص على صون صلاته من أنه ينقص من أجرها أو يبطلها على الخلاف بين العلماء هل قطع الصلاة معناه نقص الأجر أو معناه بطلان الصلاة؟ فالمسلم حري به أن يحرص على مراعاة صلاته وأن يصونها من النقصان ومن البطلان، فهو إنما وقف بين يدي الله سبحانه وتعالى يبتغي الأجر بذلك، يبتغي الثواب يبتغي أداء الواجب، وفي هذه الحالة إذاً ينبغي أن يحرص على ما ينفعه وما يتم له صلاته ليقيمها على الوجه المطلوب الذي أراده الله سبحانه وتعالى، وبهذا أيضاً يتبين عظم الإثم للمار بين يدي المصلي، أما مقدار ما يكون بين المار وبين المصلي إذا لم يكن هناك سترة فلعل الوقت لا يسعنا في ذلك في هذه الحلقة، فعلنا في حلقة قادمة إن شاء الله تعالى لنبين المقدار الذي يكون بين المار وبين المصلي إذا لم يكن هناك سترة، ليتقي بذلك المار الإثم، يبتعد عن الوقوع في الإثم والخطيئة، ما هي المسافة المقدرة؟ سنأتي إليها إن شاء الله تعالى